الأمم المتحدة

E/ECA/COE/39/15*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
13 January 2021

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع التاسع والثلاثون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الانترنت)، ١٧-١٩ آذار/مارس ٢٠٢١
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت**
القضايا النظامية

التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموًّا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول)

الاستعراض الإقليمي لبرنامج عمل اسطنبول

أولاً- رفع التصنيف وأزمة كوفيد ١٩ في أقل البلدان نموًّا

يستعرض هذا التقرير التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نموا في إنجاز برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول)، وهو برنامج يرمي إلى تمكين نصف البلدان في فئة أقل البلدان نموًّا من استيفاء معايير رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموًّا بحلول عام ٢٠٢٠.(١) وفي عام ٢٠٢٠، كانت الأمم المتحدة قد صنفت ٤٦ بلدًا في فئة أقل البلدان نموًّا، منها ٣٣ بلدًا (٧٠ في المائة) من البلدان الأفريقية (الجدول ١).(٢) ولكي يكون البلد مؤهلاً لرفع اسمه من القائمة، يجب أن يبلغ مستويين على الأقل من مستويات

* أعيد إصدار الوثيقة يوم ٥ شباط/فبراير ٢٠٢١ لأسباب فنية.

** E/ECA/COE/39/1

(١) United Nations Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, "Least developed countries Scheduled for Graduation"؛ متاح على الرابط التالي: http://unohrlls.org/about-ldcs/criteria-for-ldcs/.

(٢) تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٢٠: الطاقات الإنتاجية للعقد الجديد (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.21.II.D.2).

A. 21-00044

العتبة[٣] المطلوبة التي يرفع عندها اسم البلد من القائمة في استعراضين متتاليين (الجدول ١). وحتى الآن، رُفعت ثلاثة بلدان أفريقية من فئة أقل البلدان نموًّا، وهي بوتسوانا (١٩٩٤)، وكابو فيردي (٢٠٠٧) وغينيا الاستوائية (٢٠١٧). ومن المتوقع أن ترفع سان تومي وبرينسيبي من القائمة في عام ٢٠٢٤، في حين طلبت أنغولا تأجيلا آخر لرفع اسمها من تلك القائمة. أما أقل البلدان نموًّا غير الأفريقية التي رفعت من القائمة فهي ملديف (٢٠١١)، وساموا (٢٠١٤)، وفانواتو (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠).

الشكل الأول:

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (التغير السنوي بالنسب المئوية)

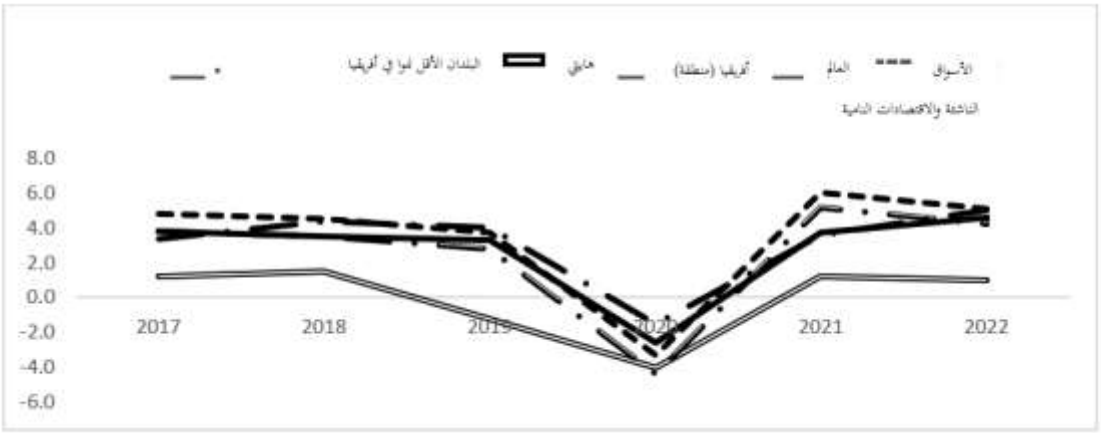

المصدر: International Monetary Fund, Data Mapper (January 2021). متاح على الرابط التالي: www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD.

١- تطرح جائحة كوفيد-١٩ تحديا أمام آفاق رفع بلد ما من قائمة أقل البلدان نموًّا في المستقبل، حيث إن التدابير التي اتخذت فيما يتعلق بالاحتواء والإغلاق الشامل للتصدي للأزمة قد أفضت إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي والركود في بلدان عدة. وأدت الاستجابات في مجال السياسات العامة لهذه الجائحة إلى تعطيل سلاسل الإمداد وإعاقة الطلب الاستهلاكي، لا سيما في مجالات السفر والسياحة والسلع الأساسية، بما في ذلك النفط الخام. ونتيجة لذلك، انخفض مؤشر أسعار السلع الأساسية من ١١٩,٨١ في الربع الثاني من عام ٢٠١٩ إلى ٩١,٧٣ في الربع نفسه من عام ٢٠٢٠. وانخفض مؤشر أسعار النفط أيضا خلال الفترة نفسها من أعلى مستوى له عند ١٥٢,٥٠ إلى ٧١,٨٤، قبل أن يتعافى قليلاً ليرتفع إلى ٩٧ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠.[٤] وأدت أوجه عدم التيقن الناجمة

[٣] اقترح الاستعراض المتعدد السنوات الذي أجرته لجنة السياسات الإنمائية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ إدخال تغييرات على معايير رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نموًّا. (تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن الدورة الثانية والعشرين، ٢٤-٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠)، الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٢٠، الملحق رقم ١٣ (E/20/33).

[٤] International Monetary Fund, “Primary Commodity Price System”. متاح على الرابط التالي: https://data.imf.org/?sk=471DDDF8-D8A7-499A-81BA-5B332C01F8B9&sId=1547557894971.

عن هذه الجائحة أيضاً إلى هروب رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة إلى الملاذات الآمنة في البلدان المتقدمة.

٢- وكان الأثر العام لهذه التطورات تباطؤا في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وفي السنوات الثلاث التي سبقت الجائحة، حققت أقل البلدان نموًّا في أفريقيا نموًّا ثابتا، وإن كان متواضعا، إذ بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٣,٩ في المائة، وهو ما يزيد قليلاً عن المتوسط العالمي البالغ ٣,٤ في المائة وعن المتوسط في أفريقيا أي ٣,٥ في المائة. غير أن صندوق النقد الدولي يتوقع، نتيجة لهذه الجائحة، أن ينكمش نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأقل البلدان نموًّا في أفريقيا بنسبة ١,٥ في المائة في عام ٢٠٢٠ قبل أن يرتفع إلى ٣,٧ في المائة في عام ٢٠٢١. وتمثل نسبة الانتعاش المتوقع ما يقرب من نصف نسبة التوقعات العالمية البالغة ٦ في المائة. وبالمقارنة مع أقل البلدان نموًّا في أفريقيا، يتوقع حدوث انكماش أشد في أفريقيا (٢,٦ في المائة) والاقتصاد العالمي (٤,٤ في المائة) في عام ٢٠٢٠ (الشكل الأول).

الجدول ١:

موجز حالة أقل البلدان نموًّا في أفريقيا وهايتي

البلد	السنة المضافة	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لعام ٢٠١٩، طريقة أطلس (بدولارات الولايات المتحدة) [أ]	المؤشر القياسي للأصول البشرية [ب]	مؤشر الضعف الاقتصادي [ب]	السكان عام ٢٠١٩، (بالملايين) [ج]
أنغولا*	١٩٩٤	٢ ٩٦٠	٥٢,٥	٣٦,٨	٣٠,٨
بنن	١٩٧١	١ ٢٥٠	٤٩,٨	٣٤,٣	١١,٥
بوركينا فاسو	١٩٧١	٧٨٠	٤٢,٩	٣٨,٢	١٩,٨
بوروندي	١٩٧١	٢٨٠	٣٨,٥	٤٤,٥	١١,٢
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٩٧٥	٥٢٠	١٧,٤	٣٣,٦	٤,٧
تشاد	١٩٧١	٧٠٠	٢٢,١	٥٢,٤	١٥,٥
جزر القمر	١٩٧٧	١ ٤٠٠	٤٩,٤	٥٢,٤	٠,٨
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٩٩١	٥٣٠	٤١,٩	٢٧,٢	٨٤,١
جيبوتي	١٩٨٢	٣ ٣١٠	٥٨,٠	٣٦,٣	١,٠
إريتريا	١٩٩٤	٦٠٠ (د)	٤٢,٩	٥٤,٧	٥,٢
إثيوبيا	١٩٧١	٨٥٠	٤٥,٣	٣٢,١	١٠٩,٢
غامبيا	١٩٧٥	٧٥٠	٥١,٨	٧٢,٢	٢,٣
غينيا	١٩٧١	٩٣٠	٣٩,٥	٣٠,٢	١٢,٤
غينيا - بيساو	١٩٨١	٨٢٠	٤١,٧	٥٢,٤	١,٩
ليسوتو	١٩٧١	١ ٣٨٠	٦١,٦	٤٢,٠	٢,١
ليبريا	١٩٩٠	٥٨٠	٣٧,٢	٥٣,٢	٤,٨
مدغشقر	١٩٩١	٥٢٠	٥٤,٥	٣٧,٨	٢٦,٣
ملاوي	١٩٧١	٣٨٠	٥٢,٥	٤٧,١	١٨,١
مالي	١٩٧١	٨٧٠	٤٣,١	٣٦,٨	١٩,١
موريتانيا	١٩٨٦	١ ٦٦٠	٤٦,٩	٣٩,٩	٤,٤
موزامبيق	١٩٨٨	٤٩٠	٤٥,٨	٣٦,٧	٢٩,٥
النيجر	١٩٧١	٦٠٠	٣٥,٤	٣٥,٣	٢٢,٤
رواندا	١٩٧١	٨٣٠	٥٥,٠	٣٦,٤	١٢,٣
سان تومي وبرينسيبي**	١٩٨٢	١ ٩٣٠	٨٦,٠	٤١,٢	٠,٢
السنغال	٢٠٠٠	١ ٤٦٠	٥٧,١	٣٣,٤	١٥,٩

سيراليون	١٩٨٢	٥٤٠	٢٧,٤	٥١,٦	٧,٧
الصومال	١٩٧١	١٣٠(د)	١٦,٧	٣٤,٧	١٥,٠
جنوب السودان	٢٠١٢	١٠٩٠ (د)	٢٥,٨	٥٥,٦	١١,٠
السودان	١٩٧١	٥٩٠	٥٣,٠	٤٩,٢	٤١,٨
توغو	١٩٨٢	٦٩٠	٦١,٨	٢٨,٣	٧,٩
أوغندا	١٩٧١	٧٨٠	٥٠,٢	٣١,٧	٤٢,٧
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٩٧١	١٠٨٠	٥٦,٠	٢٧,٩	٥٦,٣
زامبيا	١٩٩١	١٤٣٠	٥٨,٦	٤٠,٥	١٧,٤
هايتي	١٩٧١	١٣٣٠	٤٨,٠	٣٠,٦	١١,١
عتبة رفع البلد من قائمة أقل البلدان نموا (٢٠١٨)		١٢٣٠	٦٦,٠	٣٢,٠	**المجموع: ٦٧٦,٢**

المصدر: (أ) البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، (تشرين الثاني/نوفمبر) ٢٠١٩؛ (ب) لجنة السياسات الإنمائية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (آذار/مارس ٢٠١٨)؛ (ج) التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٩، شعبة السكان بالأمم المتحدة (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩)؛ (د) شعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

الحاشيتان: * يتوقع رفع البلد من قائمة أقل البلدان نموًا عام ٢٠٢١؛ ** يتوقع رفع البلد من قائمة أقل البلدان نموًا عام ٢٠٢٤.

وإلى جانب تباطؤ النمو، من المتوقع أن تعكس الجائحة مشار المكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة، لا سيما في مجالات المساواة بين الجنسين، والفقر، والحد من عدم المساواة، مما يعرض للخطر آفاق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة عدد الفقراء في المتوسط إلى ٣٥,٢ في المائة، مما يدفع ٣٢ مليون شخص إضافي من سكان أقل البلدان نموًا إلى هوة الفقر المدقع.(٥)

ثانيا– التقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية

ألف–القدرات الإنتاجية (الناتج المحتمل) والتحول الهيكلي

يمثل تعزيز القدرات الإنتاجية (٦) أمرا أساسيا لتحسين الإنتاجية وتحويل اقتصادات أقل البلدان نموا تحويلاً هيكليا. ومع ذلك، وكما يؤكد مؤشر القدرات الإنتاجية الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد ٢٠١٩أ)، فإن لدى أقل البلدان نموًا في أفريقيا قدرات إنتاجية ومستويات من القيمة المضافة منخفضة نسبيا.

(٥) *Least Developed Countries Report 2020: Productive capacities for the new decade* (United Nations publication, Sales No. E.21.II.D.2).

(٦) تشير القدرة الإنتاجية إلى رأس المال المادي، والعمالة، والموارد التكنولوجية والمؤسسية والبيئية التي تؤثر على كفاءة البلد وقدرته التنافسية في الإنتاج.

الشكل الثاني(أ):
القيمة المضافة التصنيعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠١١-٢٠١٩

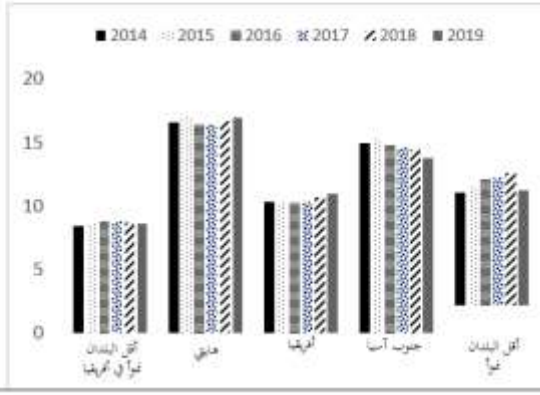

الشكل الثاني(ب):
التصنيع، القيمة المضافة (النسبة المئوية للنمو سنوياً)

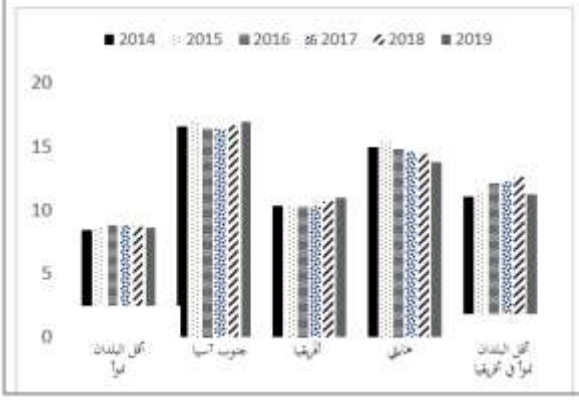

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، (كانون الثاني/يناير ٢٠٢١).

وعلى سبيل المثال، بلغت القيمة المضافة للصناعة التحويلية في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ٨,٧ في المائة في المتوسط خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٩، مقارنة بنسبة ١٤,٠ في المائة في جنوب آسيا، و١٦ في المائة في هايتي، و١٠ في المائة في أفريقيا باستثناء منطقة شمال أفريقيا، و١١ في المائة بالنسبة لأقل البلدان نموًّا جميعها (الشكل الثاني أ). ومن اللافت للنظر أن هايتي حافظت على قيمة مضافة للصناعة التحويلية بنسبة تبلغ نحو ١٧ في المائة طوال عقد من الزمن تقريباً، في حين شهدت بلدان جنوب آسيا انخفاضاً مستمراً منذ عام ٢٠١٥. وتباطأ معدل نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا في النصف الثاني من العقد، وبعد أن بلغ ذروته عند ٦,٨ في المائة في عام ٢٠١٥، انخفض إلى ٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٩. وظل متوسط نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية في أقل البلدان نموا جميعها ثابتاً وتجاوز ٧ في المائة خلال العقد الماضي، وهو ما يشير إلى حدوث تحسن سريع في أقل البلدان نموًّا غير الأفريقية على وجه الخصوص (الشكل الثاني (ب)).

الشكل الثالث(أ)

الحصول على الكهرباء كنسبة مئوية من السكان، ٢٠١١-٢٠١٨

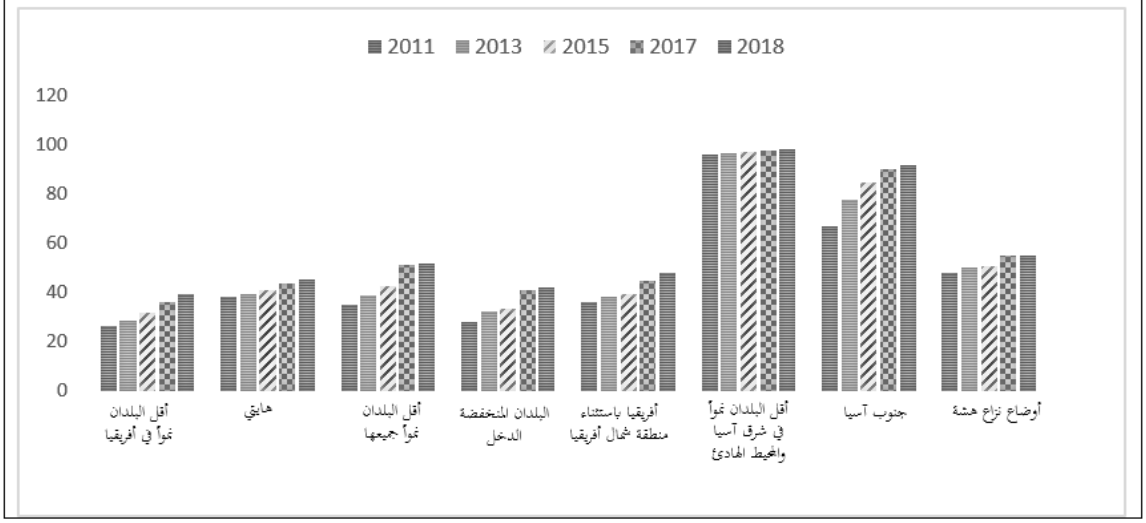

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، (كانون الثاني/يناير ٢٠٢١).

الشكل الثالث(ب)

الحصول على أنواع الوقود والتكنولوجيات النظيفة لأغراض الطهي (النسبة المئوية من السكان) ٢٠١١-٢٠١٨

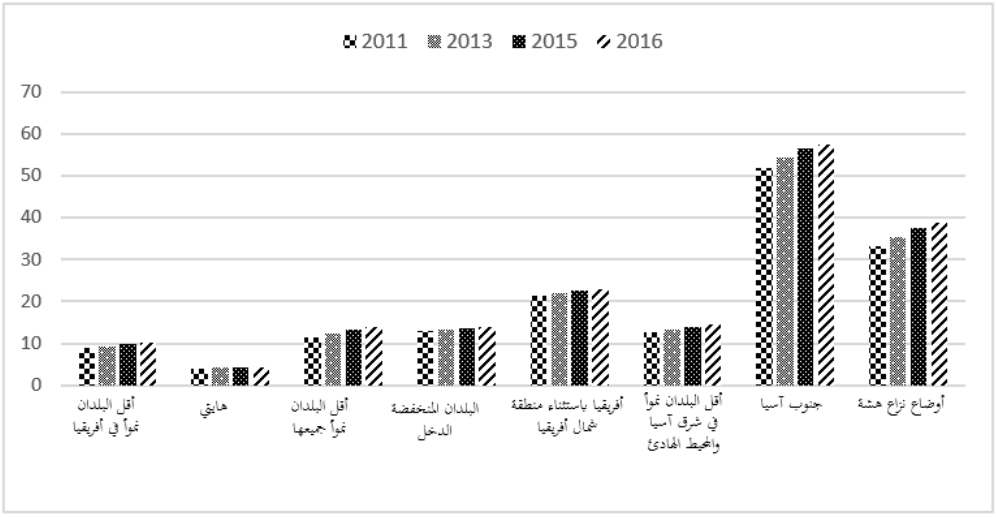

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، (كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١).

محدودية الحصول على الطاقة

يؤدي حصول السكان على الكهرباء دورا هاما في حفز التنمية المستدامة. وحتى عام ٢٠١٨، كان عدد السكان الذين بإمكانهم الحصول على الكهرباء في أفريقيا، باستثناء منطقة شمال أفريقيا، يقل عن النصف، بل إن إمكانية الحصول عليها كانت محدودة بدرجة أكبر فيما يخص أقل البلدان نموًّا في أفريقيا. وباستثناء البلدان المنخفضة الدخل، فإن معدلات الحصول على الكهرباء منخفضة نسبياً في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا مقارنة بمجموعات البلدان الأخرى، بما في ذلك البلدان التي تمر بأوضاع هشة ومتأثرة بالنزاعات. غير أن معدلات حصول السكان على الكهرباء في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا قد ارتفعت في العقد الأخير من ٢٦ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٣٩ في المائة في عام ٢٠١٨ (الشكل الثالث أ). وعلى النقيض من أقل البلدان نموًّا في أفريقيا، بلغ متوسط الحصول على الكهرباء في شرق آسيا والمحيط الهادئ نحو ٩٧ في المائة في العقد الماضي. وعلاوة على ذلك، حققت جنوب آسيا زيادة قدرها ٢٤ نقطة مئوية في حصول سكانها على الكهرباء بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٨.

وكان التقدم بطيئا في الانتقال إلى الطاقة النظيفة في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا. ولم يحصل سوى ١٠ في المائة من أقل البلدان نموًّا في أفريقيا على أنواع الوقود والتكنولوجيات النظيفة لأغراض الطهي في عام ٢٠١٩، بعد أن كانت ٨,٨ في المائة في عام ٢٠١١. وهذه الأرقام أقل نسبياً منها في أقل البلدان نموًّا جميعها، والبلدان المنخفضة الدخل والبلدان التي تمر بأوضاع هشة ومتأثرة بالنزاعات (الشكل الثالث (ب)).

باء- الزراعة، والأمن الغذائي والتنمية الريفية

١- ضعف التحول الهيكلي

يرتبط التحول الهيكلي بانخفاض حصة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وما يقابل ذلك من زيادات في حصص قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي. ومقارنة بالمجموعات الأخرى، لم تحقق أقل البلدان نموًّا في أفريقيا نجاحا يذكر في خفض حصة الزراعة وصيد الأسماك والحراجة في الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام ٢٠١٩، كانت حصة الزراعة، والحراجة ومصائد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي (٢٥ في المائة) في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا أعلى من حصص مجموعات البلدان الأخرى كافة، بما في ذلك البلدان المنخفضة الدخل (٢٢ في المائة)، وأقل البلدان نموًّا جميعها (١٦,٧ في المائة)، وبلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ (٧,٨ في المائة). وعلاوة على ذلك، فإن أرقام عام ٢٠١٩ بالنسبة لأقل البلدان نموًّا في أفريقيا تمثل انخفاضاً قدره نقطتان مئويان فقط عن عام ٢٠١١، مما يشير إلى أن حصص الناتج المحلي الإجمالي الزراعي المرتفعة نسبيا في هذه الفئة من أقل البلدان نموًّا ظلت دون تغيير (الشكل الرابع).

وتمتلك منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ حصصا من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي تقل عن نصف حصص أقل البلدان نموًّا في أفريقيا. وتشير هذه الاتجاهات إلى أن التقدم بطيء جدًّا في التحول الهيكلي لاقتصادات أقل البلدان نموًّا في أفريقيا. وتأتي التغييرات الهيكلية بفعل الدافع المحرك وهو الزيادات في الإنتاجية في القطاع الزراعي، الأمر الذي ييسّر إطلاق الموارد غير المستخدمة، بما في ذلك العمالة، باتجاه قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات. وهكذا، يجب على البلدان الأفريقية أن تعزز قدراتها الإنتاجية لتسريع تحول اقتصاداتها.

الشكل الرابع:

القيمة المضافة للزراعة، والحراجة وصيد الأسماك كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠١١-٢٠١٩

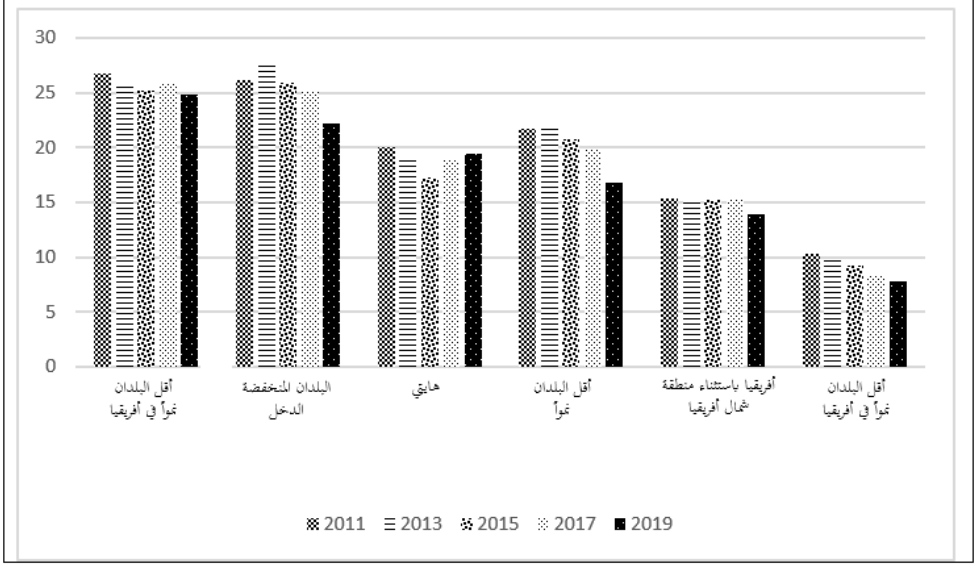

الشكل الخامس:

استهلاك الأسمدة (بالكيلوغرام لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة)

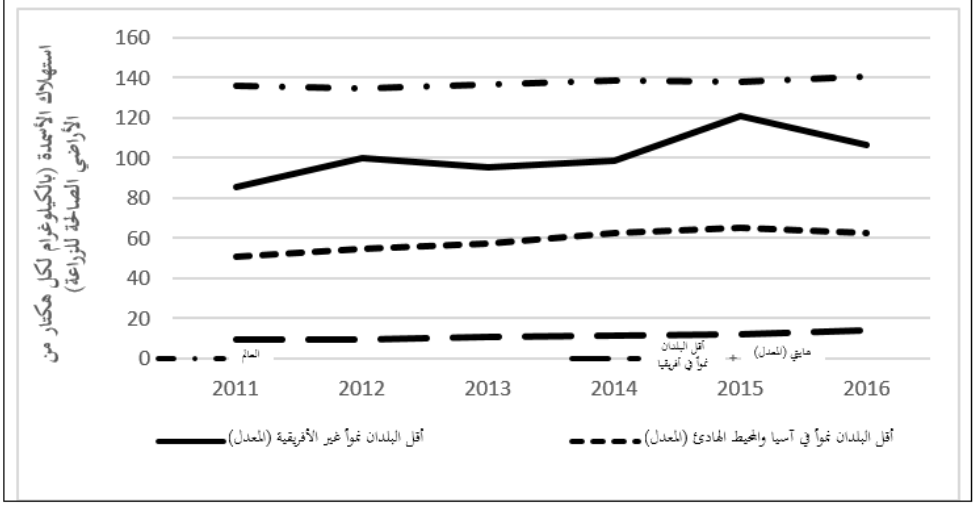

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، (كانون الثاني/يناير ٢٠٢١).

وترتبط الإنتاجية الزراعية باستخدام الأسمدة على النحو الأمثل. وقد ارتفع استخدام الأسمدة في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا وهايتي بنسبة ٥٠ في المائة، من ١٠ كيلوغرامات للهكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في عام ٢٠١١ إلى ١٥ كيلوغراما للهكتار في عام ٢٠١٦، لكن هذه المجموعة هي التي تستخدم أقل قدر من الأسمدة مقارنة بالمناطق الأخرى (الشكل الخامس). وعلى سبيل المقارنة، استهلكت بلدان أفريقية غير الأقل نموًّا ما متوسطه ١٠٦,٨ كيلوغرامات من الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في عام ٢٠١٦. وقد يعزى انخفاض استخدام الأسمدة في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا إلى التكلفة الباهظة للأسمدة بالنسبة لصغار المزارعين في أفريقيا، باستثناء منطقة شمال أفريقيا، الذين يمثلون نحو ٨٠ في المائة من جميع المزارع ويسهمون بنسبة تصل إلى ٩٠ في المائة من إنتاج الأغذية (الفاو، ٢٠١٣). ويمكن لإعانات الأسمدة الموجهة في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا أن تحسن فرص الحصول على الأسمدة وتزيد من إنتاجية القطاع.

٢- محدودية الحصول على خدمة الإنترنت

أحرزت أقل البلدان نموًّا في أفريقيا بعض التقدم على درب تحقيق هدف برنامج عمل اسطنبول المتمثل في تعميم فرص حصول الجميع على خدمة الإنترنت، لكنها لن تحقق هذا الهدف بحلول عام ٢٠٢٠. وقد زاد معدل فرص الحصول على الخدمة فيما يخص هذه المجموعة بأكثر من ثلاثة أضعاف، من ٤,٦٧ في المائة من السكان في عام ٢٠١٠ إلى

١٧,١١ في المائة في عام ٢٠١٨ (الشكل السادس)، لكن هذه المستويات منخفضة للغاية: فأربعة من أصل خمسة أشخاص في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا لا يمكنهم الحصول على خدمة الإنترنت. وهذا أمر مقلق بشكل خاص في عصر كوفيد ١٩، عندما يكون الحصول على خدمة الإنترنت أمرا أساسيا لجميع أشكال التفاعل الاجتماعي والاقتصادي. غير أن البيانات تخفي تباينات كبيرة في الحصول على خدمة الإنترنت، تتراوح بين نسبة مرتفعة قدرها ٥٥,٧ في المائة في جيبوتي إلى أدنى مستوى لها وهو ١,٣ في المائة في إريتريا. وكانت البلدان الثلاثة الأولى من بين أقل البلدان نموًّا في أفريقيا (بالإضافة إلى هايتي) من حيث الحصول على خدمة الإنترنت في عام ٢٠١٨ هي جيبوتي (٥٥,٧ في المائة)، والسنغال (٤٦ في المائة)، والسودان (٣٠,٨٧ في المائة). أما البلدان الثلاثة الأخيرة فهي إريتريا (١,٣١ في المائة)، والصومال (٢ في المائة)، وبوروندي (٢,٦٧ في المائة). وتحتاج أقل البلدان نموًّا في أفريقيا إلى توظيف المزيد من الاستثمارات لتحقيق هدف برنامج عمل اسطنبول المتمثل في تعميم فرص حصول الجميع على خدمة الإنترنت.

الشكل السادس:

النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون الإنترنت

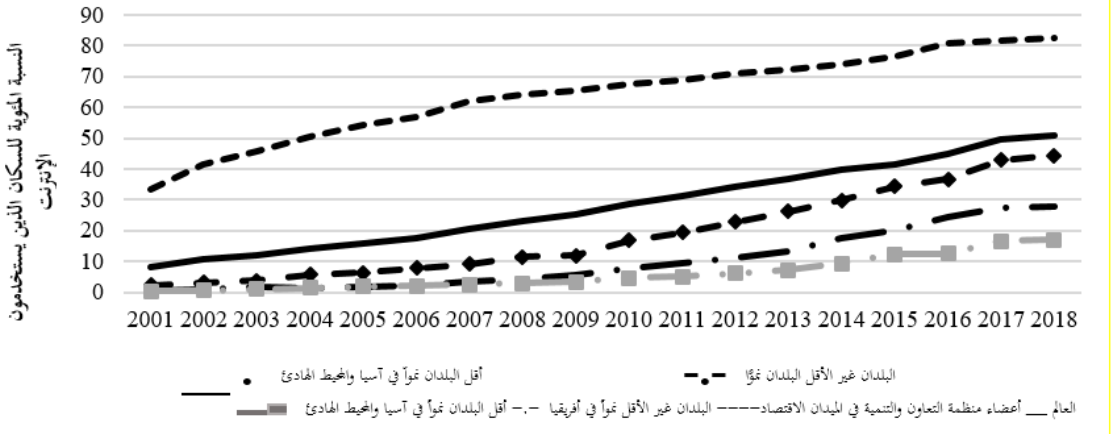

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠).

جيم- التجارة والسلع الأساسية

١- انخفاض حصة الصادرات

ظلت حصة صادرات أقل البلدان نموًّا على حالها، عند نسبة ١ في المائة، طوال الفترة ٢٠١١-٢٠١٩، وسجلت انخفاضا طفيفا ملحوظا خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ عقب هبوط أسعار السلع الأساسية (الشكل السابع). وخلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٩، انخفضت حصة أقل البلدان نموًّا في أفريقيا من الصادرات انخفاضا طفيفا، من ٠,٧٢ في عام ٢٠١١ إلى ٠,٥٦ في عام ٢٠١٩. وعلى النقيض من ذلك، ارتفعت الحصة المقابلة لأقل البلدان نموا في آسيا من ٠,٢٩ في عام ٢٠١١ إلى ٠,٤٣ في عام ٢٠١٩. ومن المتوقع أن ينخفض الطلب على صادرات أقل البلدان نموًّا بنسبة تتراوح بين ١٠ و٢٠ في المائة، مما قد يزيد من

اتساع العجز في الحساب الجاري، الذي يتوقع أن يزداد بشكل حاد، من ٤,٦ في المائة من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩ إلى ٦,٨ في المائة في عام ٢٠٢٠.

الشكل السابع:

حصة صادرات أقل البلدان نموًّا، ٢٠١١-٢٠١٩

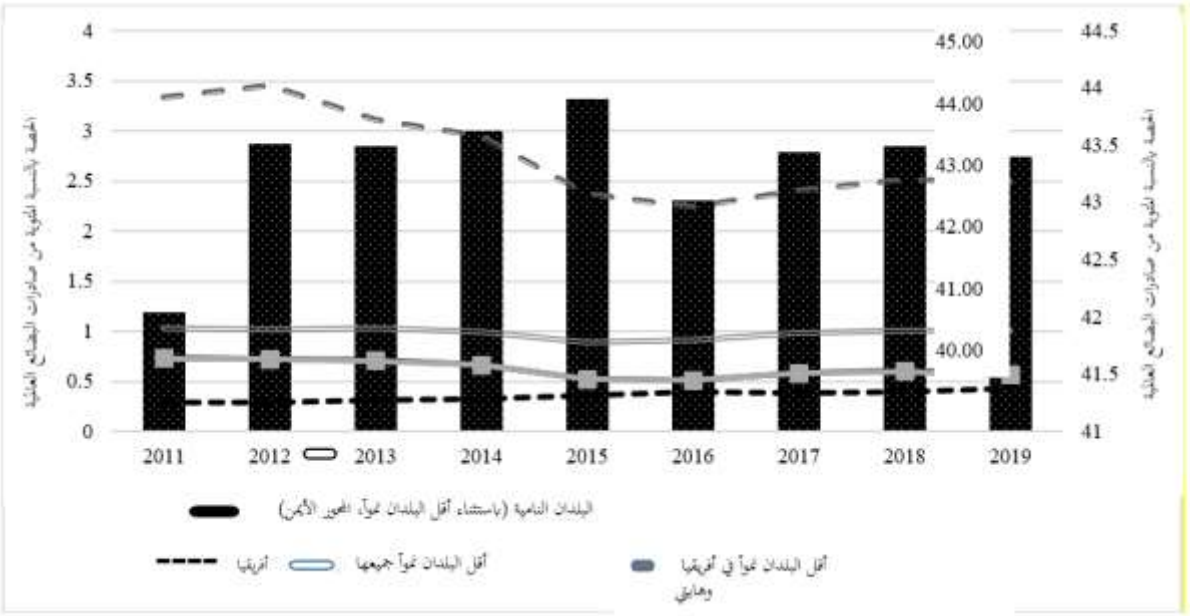

المصدر: إحصاءات الأونكتاد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠).

٢- ارتفاع مستوى الاعتماد على السلع الأساسية

يزيد الاعتماد على السلع الأساسية من التعرض للصدمات الخارجية بسبب التقلبات الشديدة في السلع الأساسية. فتنويع الصادرات والقيمة المضافة هما عاملان أساسيان للحد من الاعتماد على السلع الأساسية. ومع ذلك، في عام ٢٠١١، لم يكن هناك سوى ثلاثة بلدان (سان تومي وبرينسيبي، وليسوتو، وهايتي) لا تعتمد على السلع الأساسية[٧]، وارتفع هذا العدد إلى ستة بلدان في عام ٢٠١٩ (جزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجيبوتي وليبيريا وليسوتو وهايتي). وخلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٩، لم تسجل سوى ٦ بلدان من أصل ٣٣ بلدًا من أقل البلدان نموًّا في أفريقيا (إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجيبوتي) انخفاضاً في اعتمادها على السلع الأساسية (الشكل الثامن).

[٧] وفقاً للأونكتاد (٢٠١٩ب)، يعتمد البلد على السلع عندما تشكل السلع الأساسية ما يزيد عن ٦٠ في المائة من إجمالي صادراته من البضائع.

الشكل الثامن

صادرات السلع الأساسية كحصة من إجمالي صادرات البضائع، بالنسبة المئوية، ٢٠١١-٢٠١٩

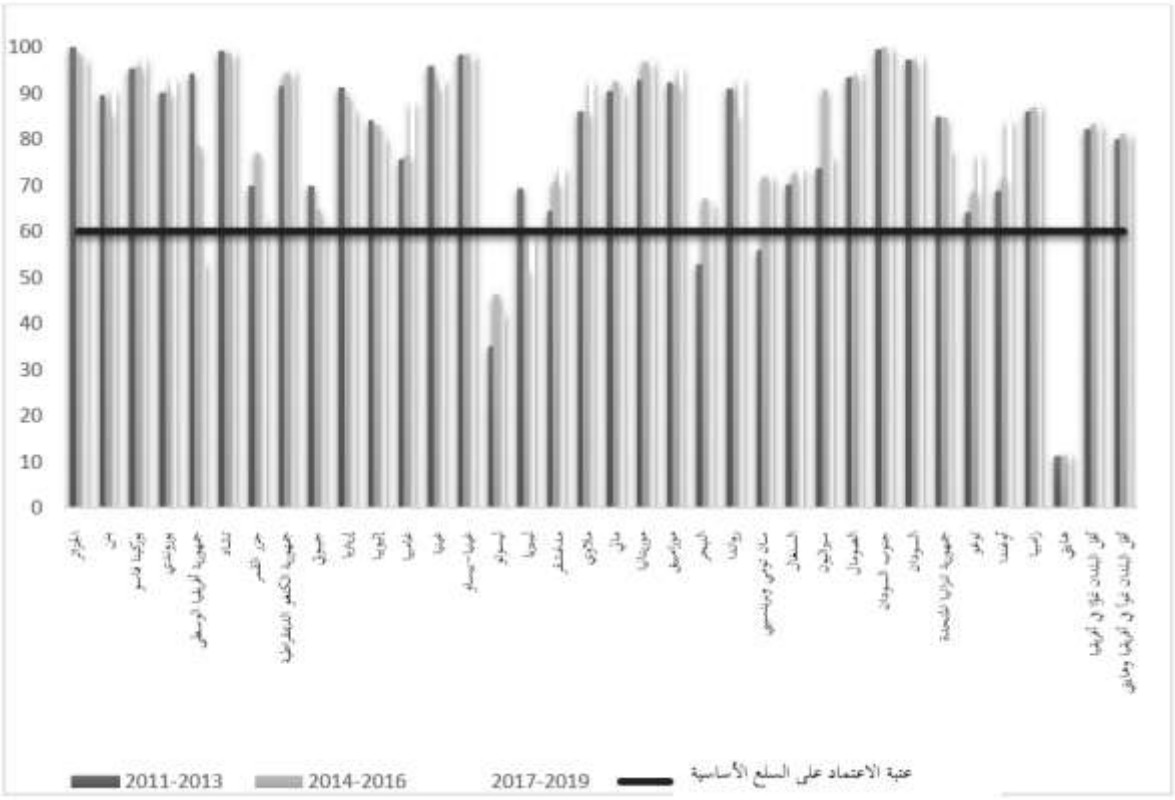

المصدر: إحصاءات الأونكتاد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠).

٣- زيادة تنويع الصادرات من السلع الأولية

تعكف أقل البلدان نموًّا في أفريقيا على تنويع صادراتها من السلع، على الرغم من استمرار اعتمادها على السلع الأساسية. وخلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٩، سجل تركيز الصادرات انخفاضاً حادا في أقل البلدان نموًّا جميعها باستثناء ما يقع منها في آسيا. ورغم المستويات المرتفعة نسبيا، انخفض تركيز المنتجات في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا انخفاضاً كبيرا، من ٠,٥٦ في عام ٢٠١١ إلى ٠,٣٣ في عام ٢٠١٩ (الشكل التاسع). وفي المقابل، ظل هذا التركيز على حاله في أقل البلدان نموًّا في آسيا عند ٠,٢٤. ويوحي هذا الاتجاه بأن أقل البلدان نموًّا في أفريقيا تعكف على تنويع صادراتها من السلع الأساسية. ومع ذلك، يتعين على البلدان الأفريقية سعياً إلى النهوض بسلاسل القيمة، أن تستثمر في القيمة المضافة، بما في ذلك في قطاع الصناعة التحويلية.

الشكل التاسع:

تركيز صادرات المنتجات في مجموعات مختارة من البلدان، ٢٠١١-٢٠١٩

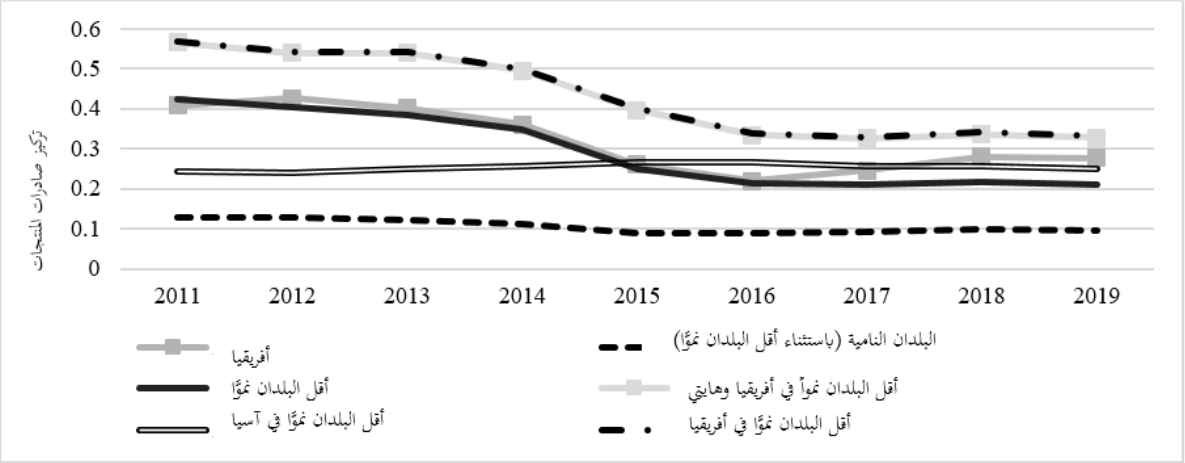

المصدر: إحصاءات الأونكتاد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠).

دال- التنمية البشرية والاجتماعية

يصنف دليل التنمية البشرية البلدان في ثلاث فئات من فئات التنمية البشرية وهي: التنمية البشرية المنخفضة أو المتوسطة أو المرتفعة. وباستثناء أنغولا وزامبيا، وهما بلدان يندرجان في فئة ''التنمية البشرية المتوسطة''، فإن جميع البلدان الأخرى من أقل البلدان نموًّا في أفريقيا (وهايتي) تندرج في فئة ''التنمية البشرية المنخفضة''. أما جنوب السودان، فهو البلد الوحيد الذي شهد انقلاباً في اتجاهه في دليل التنمية البشرية خلال فترة برنامج عمل اسطنبول.

١- ارتفاع الإنفاق الحكومي نسبياً على التعليم الابتدائي

في الفترة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٨، زاد الإنفاق الحكومي على طلاب المرحلة الابتدائية بمقدار ١,٦ نقطة مئوية في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا، وانخفض بنفس الهامش بالنسبة لأقل البلدان نموًّا غير الأفريقية (الشكل العاشر). وفي المتوسط، تنفق أقل البلدان نموًّا في أفريقيا ما يقرب من ١١,٨ في المائة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على تلاميذ المرحلة الابتدائية (٢٠١١-٢٠١٨). ويُقارن ذلك بشكل إيجابي بالبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في شرق آسيا (١٢,٨ في المائة)، ولكنه يقل عن المتوسط العالمي البالغ ١٥ في المائة. وباستبعاد الرقم الناشز لجيبوتي، البالغ ٣٧ في المائة، ينخفض إنفاق أقل البلدان نموًّا في أفريقيا إلى ١٠ في المائة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن هذا المعدل لا يزال أعلى نسبياً من نظيره في أقل البلدان نموًّا غير الأفريقية (٩,٣ في المائة). وبالإضافة إلى جيبوتي، فإن النيجر (٢١ في المائة) وليسوتو (٢١ في المائة) وبوركينا فاسو (١٩ في المائة) وسان تومي وبرينسيبي (١٦ في المائة) هي من بين البلدان المتقدمة في الإنفاق على التعليم

الابتدائي في فئة أقل البلدان نموًّا في أفريقيا. أما البلدان التي توجد في المرتبة الدنيا من هذه المجموعة المتدرجة، فهي جنوب السودان (٤,٠ في المائة)، وأوغندا (٥,٩ في المائة)، ورواندا (٥,٩ في المائة)، وتشاد (٦,١ في المائة).

الشكل العاشر:
الإنفاق الحكومي لكل طالب، في المرحلة الابتدائية (النسبة المئوية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)

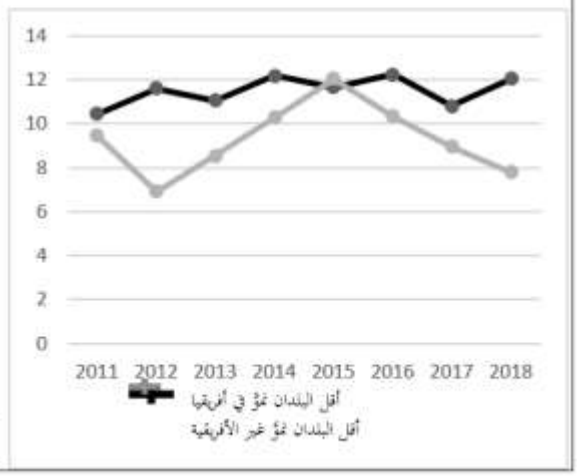

الشكل الحادي عشر:
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، مجموع البالغين (النسبة المئوية للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة وما فوق)

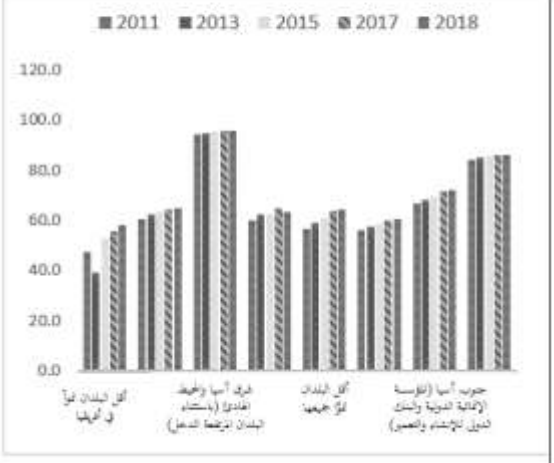

المصدر: بيانات مستخلصة من قاعدة البيانات: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية. آخر تحديث في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

٢- انخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة

ارتفع متوسط معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا بمتوسط سنوي قدره نقطة مئوية خلال فترة السنوات الثماني (٢٠١١-٢٠١٨) وهو يتخلف عن كل مجموعات البلدان، بما في ذلك البلدان المنخفضة الدخل. وفي عام ٢٠١٨، بلغ متوسط معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا ٥٨ في المائة، مقابل ٦٥ في المائة في جميع أقل البلدان نموًّا، و ٦١ في المائة في البلدان المنخفضة الدخل، ومقابل المتوسط العالمي البالغ ٨٦,٥ في المائة. غير أن هذا الرقم يخفي أوجه تغاير واسعة في البلدان. واستناداً إلى المتوسط في الفترة ٢٠١١-٢٠١٨، بلغت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة ٨٥ في المائة أو أكثر في سان تومي وبرينسيبي (٩١ في المائة) وزامبيا (٨٧ في المائة)، لكنها كانت أقل من ٣٥ في المائة في تشاد (٢٤ في المائة)، وغينيا (٣٢ في المائة) والنيجر (٣٢,٨ في المائة) ومالي (٣٣ في المائة)، وجنوب السودان (٣٤ في المائة). ولا تتوافر بيانات عن الصومال وجيبوتي (الشكل الحادي عشر).

الشكل الثاني عشر(أ):
معدل الالتحاق الصافي المعدل، المرحلة الابتدائية، (النسبة المئوية للأطفال الذين بلغوا سن الدراسة في المرحلة الابتدائية)

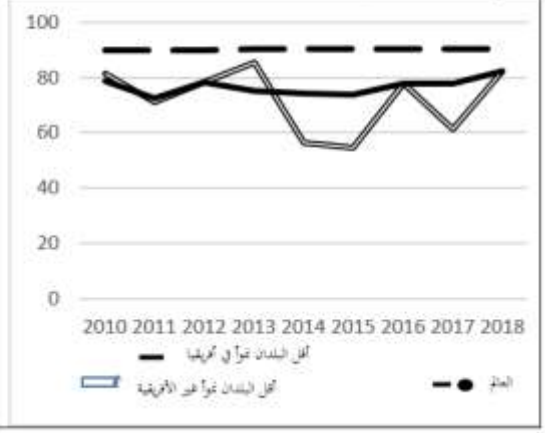

الشكل الثاني عشر(ب):
معدل إكمال المرحلة الابتدائية، المجموع (النسبة المئوية للفئة العمرية ذات الصلة)

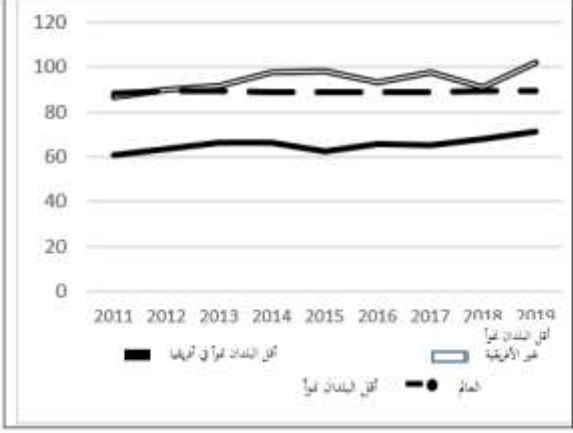

المصدر: بيانات مستخلصة من قاعدة البيانات: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية. آخر تحديث في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

٣- ارتفاع صافي معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي

في أعقاب انخفاض صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في النصف الأول من العقد في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا، سجل ارتفاعاً مطرداً، من ٧٤ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٨٢ في المائة في عام ٢٠١٨، وبلغ متوسطه ٧٨ في المائة خلال هذه الفترة. وشهدت أقل البلدان نموًّا غير الأفريقية ارتفاعا أكبر بكثير في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية خلال هذه الفترة، والتحقت بركب نظيراتها الأفريقية في عام ٢٠١٨. وبلغ متوسط معدلات الالتحاق بالتعليم في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا ٧٨ في المائة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ مقارنة بمتوسط أقل البلدان نموًّا غير الأفريقية البالغ ٦٨ في المائة. وكانت أقل البلدان نموًّا في أفريقيا التي سجلت أفضل أداء خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ هي سيراليون (٩٨,٤ في المائة)، وبنن (٩٧ في المائة)، ورواندا (٩٧ في المائة)، ومدغشقر (٩٧ في المائة).

٤- انخفاض نسبي في معدلات إتمام المرحلة الابتدائية

ارتفعت معدلات إتمام المرحلة الابتدائية في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا أيضا بشكل مطرد، من ٦١ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٧١ في المائة في عام ٢٠١٩. ومع ذلك، وباستثناء البلدان المنخفضة الدخل (٦٥ في المائة)، فإن أداء عام ٢٠١٩ كان أدنى بكثير من معدلات الأداء المقابلة في أقل البلدان نموًّا غير الأفريقية (١٠٢ في المائة)، والبلدان المنخفضة الدخل في شرق آسيا والمحيط الهادئ (٩٩ في المائة)، وجنوب آسيا (٩٠ في المائة)

(الشكل الثاني عشر (ب)). وتعد كل من سان تومي وبرينسيبي (٨٩ في المائة)، وزامبيا (٨٤ في المائة)، وتوغو (٨٤ في المائة)، وليسوتو (٨٣ في المائة) من أقل البلدان نموا في أفريقيا التي حققت أعلى معدلات إتمام التعليم.

٥- إحراز تقدم جيد في تحقيق المساواة بين الجنسين

ارتفع معدل المساواة بين الجنسين في المتوسط في المدارس الابتدائية والثانوية في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا من ٠,٩٠ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٠,٩٧ في المائة في عام ٢٠١٨. ويعادل أداء عام ٢٠١٨ مستوى الأداء في أقل البلدان نموًّا غير الأفريقية، ولكنه يتجاوز الأرقام المقابلة لأفريقيا، باستثناء منطقة شمال أفريقيا (٠,٩٣)، والبلدان المنخفضة الدخل (٠,٨٩). واستنادا إلى متوسط الأرقام للفترة ٢٠١٠-٢٠١٨، فإن أنغولا (٠,٧)، وتشاد (٠,٦٩)، وجنوب السودان (٠,٦٧) تظهر فجوات كبيرة نسبيا بين الجنسين، لكن هذه الفجوات تتجاوز قيمة ١ في السنغال (١,٠٦)، وليسوتو (١,٠٥)، وموريتانيا (١,٠٣)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (١,٠٢)، ورواندا (١,٠٢)، وسان تومي وبرينسيبي (١,٠١). وفي الواقع، يفوق عدد الفتيات عدد الفتيان الذين يلتحقون بالتعليم في هذه البلدان.

٦- انخفاض الإنفاق الصحي نسبيًّا

يمكن أن يقدم الإنفاق الصحي للفرد رؤى توضح مدى قوة نظام الرعاية الصحية في دولة ما. وتشير البيانات التي تغطي الفترة ٢٠١١-٢٠١٨ إلى أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي السنوي البالغ ٤٤٤ دولارا في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا لا يعكس الواقع بسبب المستويات المرتفعة للغاية في ليبريا، التي بلغ متوسطها ٤٢١ ١٠ دولارا طوال الفترة ٢٠١١-٢٠١٨. وباستبعاد ليبريا من القائمة، ينخفض متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا إلى ١٢٠ دولارا، أي ما يعادل ٩ في المائة من المتوسط العالمي البالغ ٠٢٤ ١ دولارا، ويصبح أقل من الأرقام المقابلة فيما يخص أقل البلدان نموًّا جميعها (١٦٦ دولارا) وهايتي (١٤٦ دولارا) والبلدان التي تمر بأوضاع هشة ومتأثرة بالنزاعات (٢٨٤ دولارا). وإلى جانب ليبريا، يوجد لدى السودان (٢٨٢ دولارا) وليسوتو (٢٦٤ دولارا) وسيراليون (٢٤٢ دولارا) وسان تومي وبرينسيبي (١٩٦ دولارا) أعلى متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية بين أقل البلدان نموًّا في أفريقيا. وعلى النقيض من ذلك، فإن الإنفاق الصحي منخفض نسبياً، في المتوسط، في جمهورية الكونغو الديمقراطية (٣٠ دولارا)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (٤٧ دولارا)، وإثيوبيا (٦٠ دولارا).

٧- تحسن كبير في الولادات التي تتم بإشراف موظفين مهرة في مجال الرعاية الصحية

ارتفعت نسبة فرص الاستعانة بالقابلات الماهرات في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا من ٥٣ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٧٠ في المائة في عام ٢٠١٨. وتبلغ نسبة الولادات التي تتم بإشراف مهنيين مهرة ٧٠ في المائة أو أكثر في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا التي يكون فيها

نصيب الفرد من نفقاتها الصحية مرتفعا (أعلى من ١٩٦ دولارا للفرد). وتشمل هذه البلدان سان تومي وبرينسيبي (٩٢,٥ في المائة)، وليسوتو (٧٧,٩ في المائة)، والسودان (٧٧,٥ في المائة)، وسيراليون (٧٠,٦ في المائة). وعلى الرغم من ارتفاع حجم الإنفاق على الرعاية الصحية ارتفاعاً كبيراً للغاية في ليبريا، فإن الولادات التي تمت بإشراف موظفين صحيين مهرة لم تتجاوز ٦١ في المائة في البلد خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٨ (البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية).

٨- تسارع التقدم المحرز في خفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة

انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة في جميع المناطق. وفي أقل البلدان نموًّا في أفريقيا، انخفض المعدل لكل ٠٠٠ ١ مولود حي بنسبة ٢٧,٥ في المائة، من ٩٨,٦ في عام ٢٠١٠ إلى ٧١ في عام ٢٠١٩. وشهدت أقل البلدان نموًّا غير الأفريقية أيضا انخفاضا بنسبة ٢٧ في المائة، ولكنها سجلت معدلات لوفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي (٣٧,٥ في عام ٢٠١٩) أقل بكثير من نظيراتها الأفريقية. وكانت الانخفاضات أكبر في النصف الأخير من العقد (٢٠١٥-٢٠١٩)، مقارنة بالنصف الأول. وضمن فئة أقل البلدان نموًّا في أفريقيا، سجلت سان تومي وبرينسيبي (٣٦)، ورواندا (٤٥)، وإريتريا (٤٧)، وملاوي (٥٩) أدنى معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة استناداً إلى المتوسط للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. وبلغ متوسط وفيات شرق آسيا والمحيط الهادئ (باستثناء البلدان المرتفعة الدخل) ١٦ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩.

٩- محدودية فرص الحصول على المياه والصرف الصحي

تسهم قلة فرص حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة ووصولهم إلى المرافق الصحية الأساسية في سوء النتائج الصحية، ويمكن أن تقوض بشكل خطير، في سياق جائحة كوفيد ١٩، الجهود الرامية إلى إبطاء معدل انتقال الفيروس. وفي المتوسط، ارتفع معدل حصول السكان في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا (وهايتي) على خدمات مياه الشرب الأساسية بشكل ضئيل، من ٥٦,٤ في المائة عام ٢٠١١ إلى ٦٠,٨ في المائة عام ٢٠١٧. وشهد معدل حصول السكان على خدمات الصرف الصحي الأساسية أيضا تحسُّنا طفيفا، حيث ارتفع من ٢٥,٥ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٢٩,٥ في المائة في عام ٢٠١٧. وعلى النقيض من ذلك، في عام ٢٠١٧ كانت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب الأساسية في البلدان الأفريقية غير الأقل نموًّا، ٨٢,٢ في المائة في حين كان ٦٢,٢ في المائة منهم يحصلون على الصرف الصحي. ويعد الوصول إلى المرافق الأساسية لغسل اليدين، بما في ذلك الصابون والماء، أمراً أساسياً لوقف انتشار فيروس كوفيد ١٩. وفي عام ٢٠١٧، لم تكن إمكانية الوصول إلى مرافق غسل اليدين متاحة سوى لما نسبته ١٧ في المائة من سكان أقل البلدان

نموا في أفريقياً، مقارنة بنسبة ٤٨ في المائة في أقل البلدان نموًّا غير الأفريقية، و٢٥ في المائة في أفريقيا باستثناء منطقة شمال أفريقيا، و٣٨ في المائة في البلدان التي تمر بأوضاع هشة ومتأثرة بالنزاعات.

١٠- تمكين المرأة

بلغت نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا (وهايتي) ٢١,٤ في المائة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، وهي بذلك أعلى بشكل ضئيل منها في البلدان الأفريقية غير الأقل نموًّا، وأعلى من نسبة تمثيل المرأة في أقل البلدان نموًّا في آسيا والمحيط الهادئ، وأعلى بقليل من متوسط معدل التمثيل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٤,١ في المائة). وهناك اختلافات كبيرة فيما بين البلدان، وهذا المؤشر شديد التباين في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا (وهايتي)، حيث سجلت بلدان مثل رواندا (٦٢,٦ في المائة) والسنغال (٤٢,٣ في المائة) أعلى معدلات تمثيل للمرأة في البرلمانات الوطنية خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ (البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

هاء- الأزمات المتعددة وغيرها من التحديات الناشئة

تواجه أقل البلدان نموًّا أزمات متعددة وتحديات ناشئة، بما في ذلك ارتفاع معدلات الفقر، وعدم المساواة، وتغير المناخ، وسوء الإدارة والمؤسسات، وارتفاع مستويات الديون، مما قد يؤدي إلى الإعسار.

الشكل الثالث عشر:

إجمالي الدين الحكومي العام، كنسبة مئوية من متوسط الإيرادات الضريبية

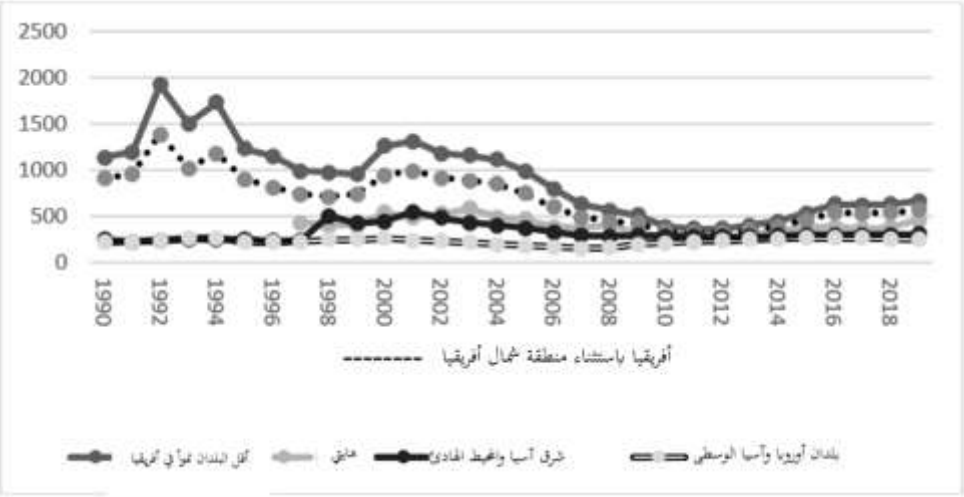

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى كوسي وآخرين، (٢٠١٧).

زيادة خطر التعرض لضائقة الديون

تواجه أقل البلدان نموًّا في أفريقيا خطر التعرض لضائقة الديون أكثر من غيرها بكثير. وقبل انتشار الجائحة، كانت ٥ بلدان من أصل ٨ من البلدان التي تعاني من ضائقة الديون[٨]، و١٠ بلدان من أصل ١٣ بلدًا معرضا بشدة لخطر ضائقة الديون[٩] هي من أقل البلدان نموًّا في أفريقيا.[١٠] ورغم أن أقل البلدان نموًّا في أفريقيا قد خفضت بشكل كبير الديون الحكومية باعتبارها حصة من الإيرادات الضريبية، من نسبة مرتفعة قدرها ٢,٠٠٠ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٣١٦ في المائة في عام ٢٠١٢، فإن هذا الاتجاه قد انعكس منذ ذلك الحين ومن المرجح أن يتسارع مع تطور الجائحة (الشكل الثالث عشر). وشكلت مدفوعات خدمة الديون نحو ٢٠ في المائة من الديون الخارجية لأقل البلدان نموًّا في أفريقيا في عام ٢٠١٩. وفي هايتي، بلغ هذا الرقم ١٥٠ في المائة في عام ٢٠١٦.

وللتصدي لجائحة كوفيد ١٩، استهدفت مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي أطلقتها مجموعة العشرين على وجه التحديد أشد بلدان العالم فقراً لأغراض الدعم.

[٨] جنوب السودان، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، والصومال، وموزامبيق.

[٩] إثيوبيا، أنغولا، بوروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جيبوتي، زامبيا، سيراليون، موريتانيا.

[١٠] تشير النتائج التي توصل إليها كل من راينهارت وروغوف (٢٠١٤) إلى أن الجزائر تخلفت عن السداد من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٧؛ وإلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تخلفت عن السداد في الأعوام ١٩٧٠ و ١٩٧٥ و ١٩٨٥؛ وأن مصر تخلفت عن السداد من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩١، وفعلت ذلك في عام ١٩٩٥؛ وأن المغرب تخلف عن السداد من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٩٢ وفي عام ١٩٩٩؛ وأن نيجيريا تخلفت عن السداد في عامي ١٩٧٢ و١٩٨٣ ومن عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٧؛ وأن كينيا تخلفت هي الأخرى عن السداد في عام ١٩٩٠؛ وأن جنوب السودان تخلف عن سداد ديونه في عام ١٩٧٦، وكذلك فعلت تونس وتخلفت عن السداد في عام ١٩٩١.

الشكل الرابع عشر(أ):
أرصدة الديون الخارجية (النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)

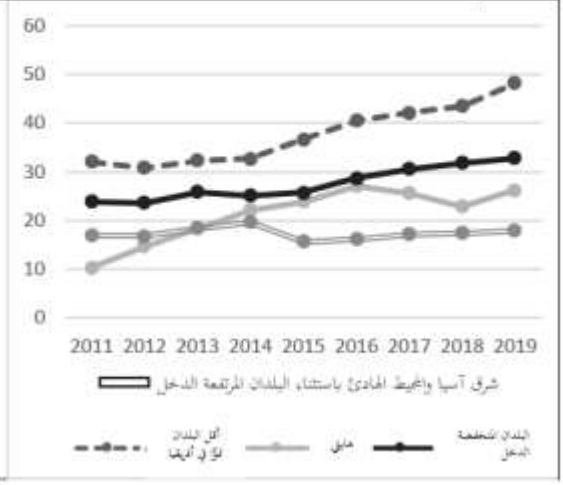

الشكل الرابع عشر(ب):
خدمة الدين على الديون الخارجية، المجموع (بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة)

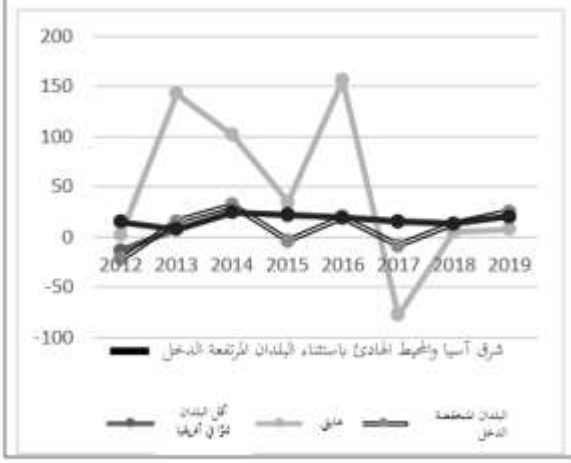

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، (كانون الثاني/يناير ٢٠٢١).

وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، كان ٢١ بلدًا من أقل البلدان نموًّا في أفريقيا قد وقّع مذكرة تفاهم للاستفادة من مبادرة تعليق سداد خدمة الدين. وستؤجل المبادرة تسديد ما يصل إلى ٣,٩٢ بلايين دولار من مدفوعات خدمة الدين لهذه البلدان أي أقل البلدان نموًّا في أفريقيا، وهو ما يمثل نحو ١٤ في المائة من مجموع ناتجها المحلى الإجمالي و٨٨ في المائة من مبلغ ٤,٩ بلايين دولار الذي سيعود إلى البلدان الأفريقية في شكل وفورات. ولكن سيلزم توفير المزيد من الموارد لسداد تكاليف ارتفاع أرصدة ديون أقل البلدان نموًّا في أفريقيا، التي كانت تمثل ٤٨ في المائة من دخلها القومى الإجمالي في عام ٢٠١٩ (الشكل الرابع عشر (أ)).

واو- تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات

تشكل تعبئة الموارد المحلية والخارجية في الوقت المناسب وعلى نحو يتسم بالكفاءة عنصرا أساسيا من عناصر دعم أقل البلدان نموًّا لتحقيق المزيد من الرخاء. ولايزال الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً رئيسياً للتمويل فيما يخص أقل البلدان نموًّا. ومع ذلك، تأثرت هذه التدفقات سلبا من جراء جائحة كوفيد ١٩، ويقدر أن تنخفض بنحو ٣٠ إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠٢٠ على الصعيد العالمي.

١- انخفاض صافي تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الوافدة

شهد صافي تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الوافدة إلى أقل البلدان نموًّا في أفريقيا، حتى قبل حدوث الجائحة، هبوطا حادًّا، حيث انخفض من ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي

في عام ٢٠١١ إلى ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٩. وتتجاوز التدفقات الوافدة إلى أقل البلدان نموًّا في أفريقيا المتوسط بالنسبة لأقل البلدان نموًّا جميعها، ولكنها أقل من التدفقات المقابلة الوافدة إلى البلدان المنخفضة الدخل. ولدى البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات أدنى مستوى من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة. وعلى الرغم من الارتفاع الكبير بنسبة ٢,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى هايتي كانت أقل من ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العقد الماضي. وسيكون عكس اتجاه الاستثمار المباشر الأجنبي السلبي في أقل البلدان نموًّا أكثر صعوبة في عصر كوفيد ١٩، بسبب تزايد الشكوك حول الاحتمالات المرتقبة للانتعاش العالمي (الشكل الخامس عشر).

ومن المتوقع أيضا أن تنخفض تدفقات التحويلات المالية إلى أقل البلدان نموًّا بمقدار الخمس في عام ٢٠٢٠، مع توقع حدوث انكماش أكثر حدة في جنوب آسيا (هايتي ونيبال واليمن وكيريباس) وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.[١١]

[١١] *Least Developed Countries Report 2020: Productive capacities for the new decade* (United Nations publication, Sales No. E.21.II.D.2).

الشكل الخامس عشر:

الاستثمار المباشر الأجنبي، وصافي التدفقات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

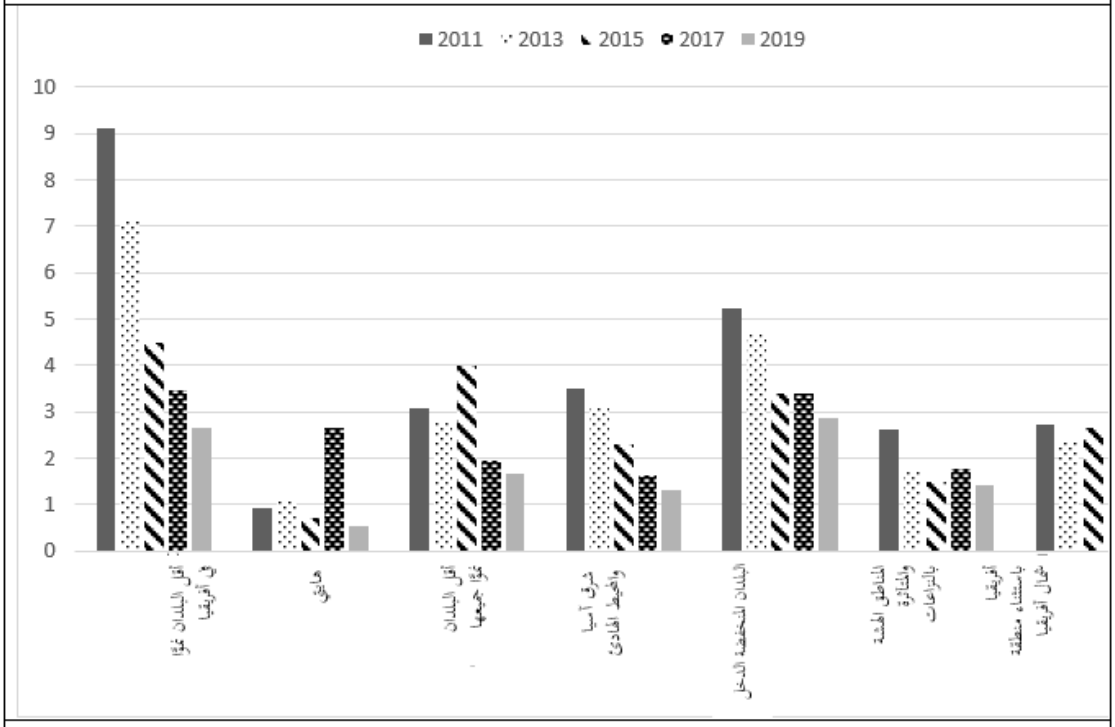

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، (كانون الثاني/يناير ٢٠٢١).

٢-انخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية

بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية ١٠٥ بلايين دولار في عام ٢٠١٨، أي أقل بنسبة ٤ في المائة من الرقم المسجل في العام السابق والبالغ ١٠٩,٨ بلايين دولار (إحصاءات منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، ٢٠٢١) (الشكل السادس عشر).

الشكل السادس عشر:

المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية كنسبة من الدخل القومي الإجمالي

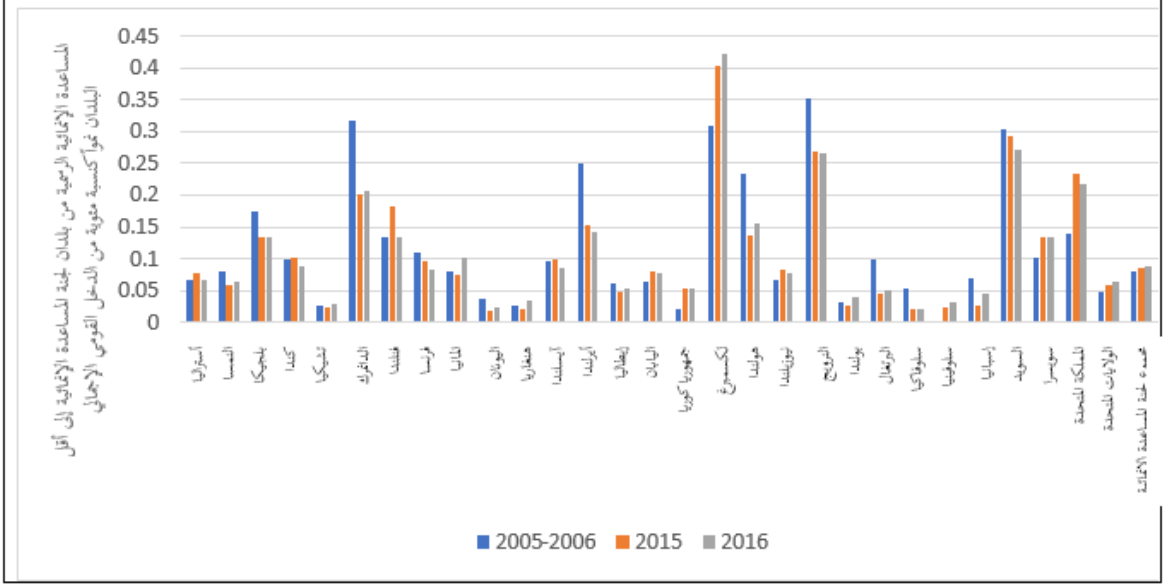

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٨.

وشهدت أقل البلدان نموًّا انخفاضا في نصيبها من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية منذ عام ٢٠١٠، حيث انخفضت من ١٢,٦ في المائة إلى ٩,٦ في المائة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٨. ويرتبط هذا الانخفاض بانخفاض حاد في نمو المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما إلى أقل البلدان نموًّا في أفريقيا منذ عام ٢٠١٤. وزادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموًّا في أفريقيا بنسبة ٠,٤ في المائة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، ولكنها تقلصت بنسبة ٠,٩ في المائة على امتداد الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨. وعلى النقيض من ذلك، ظل متوسط نمو المساعدة الإنمائية الرسمية في أقل البلدان نموًّا غير الأفريقية إيجابياً في كلا الفترتين، على الرغم من انخفاض متوسط من ٢ في المائة (٢٠١١-٢٠١٤) إلى ٠,٥ في المائة (٢٠١٥-٢٠١٨)، (الشكل السابع عشر).

الشكل السابع عشر:

حصص المساعدة الإنمائية الرسمية والنمو حسب مجموعة أقل البلدان نموًّا

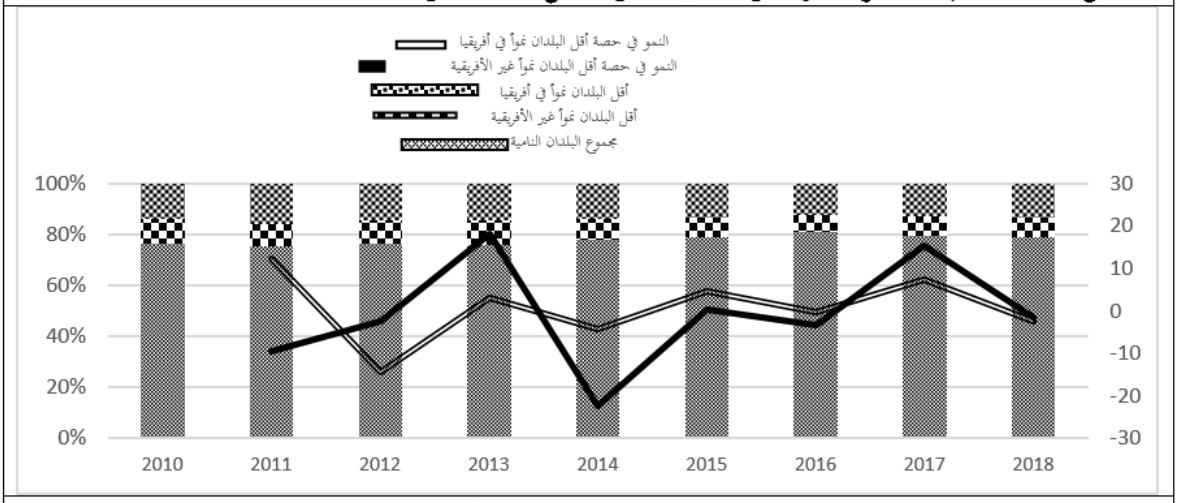

المصدر: OECD.Stat. تتاح المعلومات على الرابط التالي: https://stats.oecd.org/. اطُّلع عليه في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١.

زاي- الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات

يكتسي تحسين سجل أقل البلدان نموًّا في أفريقيا في مجال الحوكمة أهمية بالغة لزيادة الموارد التي تتم تعبئتها محلياً، وبلوغ المستوى الأمثل من الكفاءة في استخدام الموارد العامة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز الأمن والاستقرار السياسي.

ويقوض ضعف هيكل الحوكمة السياسية دعائم الديمقراطية، ويمكن أن يزيد من عدم الاستقرار. وبالمثل، فإن هشاشة مؤسسات الحوكمة الاقتصادية تسهم في التسربات المالية، بما في ذلك التدفقات المالية غير المشروعة. وتشير التقديرات إلى أن أفريقيا تخسر ٥٠ بليون دولار سنويا بسبب التدفقات المالية غير المشروعة، وهو ما يعادل مرة وربع المرة التمويل السنوي البالغ ٣٩ بليون دولار المطلوب لتحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا؛ وثلاثة أرباع الفجوة السنوية المقدرة في تمويل الصحة في أفريقيا البالغة ٦٦ بليون دولار؛ وثلث المبلغ الإضافي المطلوب سنوياً لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية في أفريقيا والذي يتراوح بين ١٣٠ و١٧٠ بليون دولار.[١٢]

تدهور سجل الحوكمة

يكشف تقرير مؤسسة مو إبراهيم لعام ٢٠٢٠ بشأن الحوكمة الأفريقية عن تراجع في التقدم العام لأول مرة منذ عقد من الزمان، بفعل تدهور الأمن وسيادة القانون في بعض البلدان الأفريقية. وظلت أنغولا والصومال، وكلاهما من أقل البلدان نموًّا، في ذيل القائمة، على الرغم من حالات التحسن المطرد. فقد تحسن أداء الصومال في مجال الحوكمة منذ عام

(١٢) *Economic Report on Africa ٢٠٢٠: Innovative Finance for Private Sector Development in Africa* (United Nations publication, Sales No. E.٢٠،II.K.٢).

٢٠١٠، بسبب تحسن الهياكل الأساسية والمساواة بين الجنسين، من بين أمور أخرى، لكن الصومال ظلت في أسفل السلم بسبب التحديات الأمنية التي يطرحها مقاتلو حركة الشباب. وتختبر هذه الجائحة نظم الحوكمة الهشة أصلاً في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا. وعلى سبيل المثال، تأخرت عمليات الانتقال السياسي في بلدان مثل إثيوبيا، حيث أُجلت الانتخابات بسبب كوفيد ١٩. وإضافة إلى ذلك، كشفت الجائحة في بعض البلدان عن أوجه القصور في الحوكمة فيما يتصل بسوء الإدارة المالية، وانتهاك حقوق الإنسان، والإفلات من العقاب فيما يخص قوات الأمن التي تنتشر ظاهريا لحفظ السلام والحفاظ على القانون والنظام (الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٠).

وإلى جانب الحوكمة السياسية، فإن الحوكمة الاقتصادية حيوية أيضا لتعزيز الكفاءة في تعبئة الموارد العامة واستخدامها. وهذا أمر له أهمية خاصة في السياق المقيد ماليا للجائحة الذي زاد من الضغط على الحكومات لحملها على تقديم الدعم الحافز المالي إلى شرائح كبيرة من المجتمع ممن تعطلت سبل كسب رزقها بسبب الإغلاق الشامل وغيره من تدابير الاحتواء. ويكشف تصنيف تقييم السياسات والمؤسسات القطرية الذي وضعه البنك الدولي عن أن نوعية إدارة الميزانية والإدارة المالية في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا قد انخفضت، خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٩، من ٣,١ إلى ٢,٩، وهي قيمة مطابقة لأداء أقل البلدان نموًّا جميعها. وسجلت بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ (باستثناء البلدان المرتفعة الدخل) درجة أعلى نسبيا (٣,٠) في هذا المؤشر، ولكن هذا يمثل انخفاضا من ٣,٣ في عام ٢٠١١. وكانت درجة هايتي ٢,٠ هي الأدنى في عام ٢٠١٩، وتمثل انخفاضاً من ٣,٠ في عام ٢٠١٨ (الشكل الثامن عشر (أ)). وتدهور الأداء أيضا في مجالي الشفافية والمساءلة مقارنةً بما كان عليه الأمر في عام ٢٠١١ بالنسبة لمجموعات البلدان كافة (الشكل الثامن عشر (ب)).

الشكل السابع عشر(ب):

تصنيف تقييم السياسات والمؤسسات القطرية للشفافية، والمساءلة والفساد في القطاع العام (١ = منخفض إلى ٦ = مرتفع)

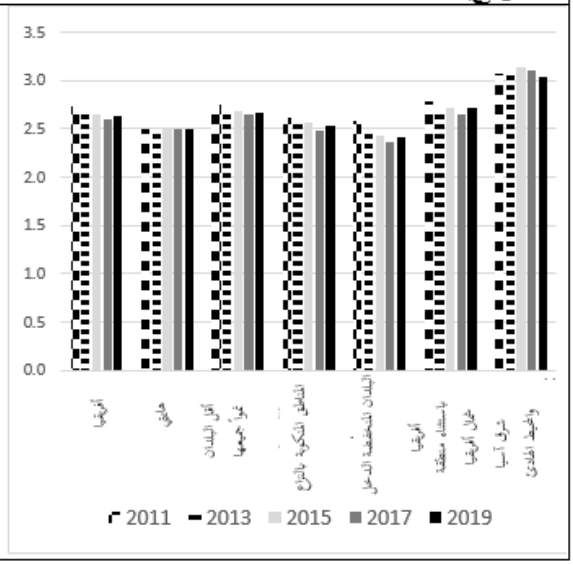

الشكل السابع عشر(أ):

تصنيف تقييم السياسات والمؤسسات القطرية لنوعية إدارة الميزانية والإدارة المالية (١ = منخفض إلى ٦ = مرتفع)

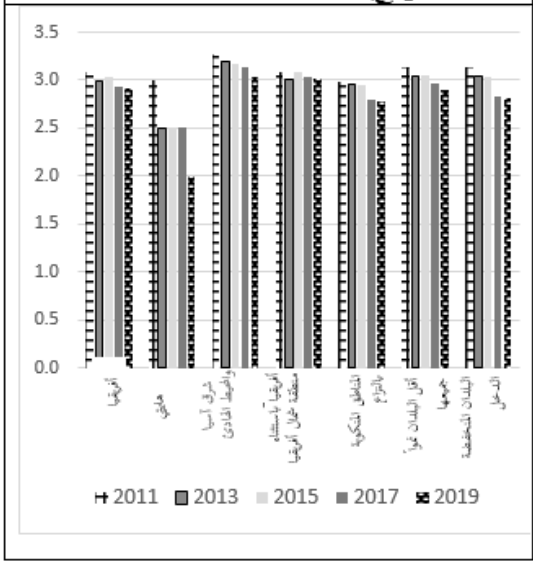

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، (كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١).

ثالثا– توصيات في مجال السياسة العامة من أجل الانتعاش

تطرح جائحة كوفيد ١٩ خطرا واضحا وماثلاً أمام آفاق رفع بلد ما من قائمة أقل البلدان نموًّا فيما يخص أقل البلدان نموًّا في أفريقيا. وقد زادت الجائحة من تقييد الحيز المالي المحدود أصلاً لأقل البلدان نموًّا في أفريقيا، الذي اتسم بتراجع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، واشتداد خطر التعرض لضائقة الديون.

وقد تؤدي الآثار الأطول أجلاً للجائحة إلى زيادة خفض الاستثمارات، وتعطيل التجارة العالمية وسلاسل الإمداد، وإطالة أمد الركود العالمي. وبغية التخفيف من الآثار الضارة للجائحة، سوف تحتاج أقل البلدان نموًّا في أفريقيا في الأجل القصير إلى زيادة السيولة بأسعار تساهلية من أجل إتاحتها بوفرة ودرء خطر الإعسار المحدق.

وستكون هناك حاجة في الأجل المتوسط إلى الطويل، إلى موارد إضافية — وذلك بمخصصات جديدة لحقوق السحب الخاصة، وإعادة رسملة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وإعادة هيكلة الدين، من بين كرق أخرى – لتمويل انتعاش أقل البلدان نموًّا في أفريقيا، وينبغي أن يقوم هذا الانتعاش على أهداف التنمية المستدامة والتحول الهيكلي. وفي هذا السياق، هناك حاجة أيضا إلى تكثيف الاستثمارات في عمليات الإنعاش والتكنولوجيات الخضراء لتعزيز النمو، وخلق فرص العمل اللائق، وتسريع التجارة داخل المنطقة الواحدة، من خلال تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تنفيذا فعالاً. وينبغي أن تستند هذه التدابير

إلى إصلاحات في السياسات وإلى نظم حوكمة معززة، لا سيما في مجال إدارة الموارد العامة وشفافية الدين العام.

ويمكن أن تهدف تدابير سياسات التحول الهيكلي إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية، وتسريع عملية القيمة المضافة، وتدعيم القدرات الإنتاجية، بوسائل، منها الرقمنة والابتكار التكنولوجي بدعم من مصرف التكنولوجيا. وسيكون من الحيوي في هذا السياق، حفز الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، مثل الهياكل الأساسية (بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة والطرق)، والقطاعات الكثيفة العمالة (بما في ذلك الزراعة والسياحة) ورأس المال البشري (وخاصة التعليم والصحة). وفي معرض استعداد أقل البلدان نموًّا لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموًّا، لابد من التركيز بدرجة أكبر على تأمين الوسائل الكفيلة بتنفيذ هذه الأولويات.

المراجع

African Union and United Nations Development Programme (2020). The Impact of the COVID-19 Outbreak on Governance, Peace and Security in the Horn of Africa. Regional Brief. Addis Ababa.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (2013). Supporting smallholder farmers in Africa. New York: FAO.

Kose, M. Ayhan, Sergio Kurlat, Franziska Ohnsorge, and Naotaka Sugawara (2017). A Cross-Country Database of Fiscal Space. Policy Research Working Paper, No. 8157. Washington, D.C.: World Bank. . Available at https://documents.worldbank.org/curated/en/601211501678994591/pdf/WPS8157.pdf.

Reinhart, Carmen, and Kenneth Rogoff (2014). This Time is Different: A Panoramic View of Eight Centuries of Financial Crises. *Annals of Economics and Finance,* Society for AEF, vol. 15, No. 2, pages 215-268, November.

UNCTAD (2019a). Enhancing productive capacity through services, New York: United Nations.

UNCTAD (2019b). State of commodity dependence 2019. Geneva.

United Nations Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States UNOHRLLS, 2020. Building productive capacities to enhance structural transformation in Landlocked Developing Countries (LLDCs), New York: UN.

World Bank (2021). World Development Indicators. Available at https://databank.worldbank.org/source/international-debt-statistics.